

دور المؤسسات التمويلية في تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة في محافظة أسيوط

حسام الدين الدمرداش حسين ا.د عبد الوكيل إبراهيم محمد

ا.د صلاح علي صالح فضل الله ا.د أشرف كمال عباس

قسم الاقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة أسيوط

مقدمه: تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة *Small and Medium size Enterprises(SME)* بصفة عامة والزراعية خاصة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وخاصة النامي منها نظرا لأهمية الدور الحيوي الذي تلعبه في عمليات التنمية والتطور الاقتصادي وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وفي مصر فان لهذه المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية كبيرة في مسيره التنمية الاقتصادية المستقبلية بعد نجاح ثوره الخامس والعشرين من يناير(٢٠١١) حيث يمكن أن تلعب هذه المشروعات دورا بالغا في الارتقاء بمعدلات النمو وتحريك النشاط الاقتصادي وتعويض الاقتصاد المصري من الأضرار التي أصابته في السنوات الماضية حيث تتطلب المرحلة القادمة ضرورة تشجيع إقامة مثل هذه المشروعات في جميع محافظات الجمهورية وخاصة في محافظات الوجه القبلي التي عانت إهمالا كبيرا في النظام السابق، وكذلك في جميع القطاعات الاقتصادية بالدولة وخاصة القطاع الزراعي نظرا لأهمية هذا القطاع في توفير الغذاء للسكان وما ترتب على إهماله في السنوات السابقة من معاناة البلاد في وقتنا الراهن من وجود مشاكل وأزمات غذائية في العديد من السلع الغذائية وارتفاع قيمه واردات البلاد منها ارتفاعا كبيرا اثر على الاقتصاد القومي بشكل واضح وأدى إلى وجود عجز في الميزان التجاري للدولة، ولا تتوقف أهميه تشجيع أقامه المشروعات الصغيرة عند هذا الحد بل تتعداها إلى ما لهذه المشروعات من دور يمكن أن تلعبه في حل مشكله البطالة السائدة في البلاد وخصوصا بين الشباب بصفه عامه والمؤهل منه بصفه خاصه، غير أن تشجيع إقامة مثل هذه المشروعات يتطلب توفير رعوس الأموال اللازمة لتمويل مثل هذه المشروعات الصغيرة، ومن ثم فإن للمؤسسات التمويلية دوراً لا بد أن تلعبه لتشجيع الشباب على الإقدام لإقامة هذه المشروعات الصغيرة في محافظاتهم نظراً لضعف القدرة التمويلية لدي العديد منهم والراغبين في الاستثمار لكن تنقصهم المقدرة المالية.

التحكيم أ.د/ المتولى صالح الزناتي أ.د/ على عبد الجليل عيسى

مشكلة الدراسة وأهدافها :

تبرز مشكلة الدراسة فيما لوحظ في الآونة الأخيرة من وجود إقبال كبير لدى الشباب في محافظه أسيوط لإقامة مشروعات صغيرة بصفه عامه وزراعيه بصفه خاصه على الرغم من توافر المقومات الأساسية (الطبيعية والبشرية) للتوسع في إقامة تلك المشروعات من ناحية ووجود حاجه للمحافظة موضع الدراسة للتغلب على وضع الفقر بين سكانها والذي أشارت إليه تقارير التنمية البشرية الذي يصدرها معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بان محافظة أسيوط تعد من أفقر محافظات الجمهورية حيث قدر أجمالي الفقراء بها حوالى ٦١% من أجمالي سكانها^١ الأمر الذي يبرز بلا شك الحالة الاقتصادية لمحافظة أسيوط من بين محافظات الجمهورية ومدى احتياجها إلي الارتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها شأنها في ذلك شأن محافظات مصر بصفة عامة والوجه القبلي بصفه خاصه ،لذا فان هذه الدراسة تستهدف بصفة عامة إلقاء الضوء علي الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التمويلية في تنمية المشروعات الزراعيه في محافظة أسيوط وقياس كفاءة وجدوى رعوس الأموال التي قدمتها مؤسسات التمويل الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة وأوجه القصور والمشاكل التي صادفتها بهدف التوصل إلى استراتيجيه محدده لدعم المؤسسات التمويلية في تنميه المشروعات الصغيرة في المحافظة موضع الدراسة وغيرها من المحافظات المشابهة.

الأسلوب البحثي و مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها إلي استخدام الأسلوب الاستقرائي والتحليلي الوصفي والكمي للبيانات المتاحة حيث اعتمدت علي استخدام النسب والتوزيع النسبي والأهمية النسبية للمتغيرات موضع الدراسة . كما اعتمدت الدراسة علي البيانات الثانوية المنشورة والغير منشوره التي تم الحصول عليها من الجهات الرسمية المتخصصة بالمحافظة موضع الدراسة .

(١) تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

نتائج الدراسة

أولاً: المؤسسات التمويلية للمشروعات في محافظة أسيوط

هناك ثلاثة مؤسسات تمويلية رئيسية تعمل على تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة في محافظة أسيوط ، وهذه المؤسسات التمويلية تتمثل في الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية التابع لوزارة الحكم المحلي وبنك التنمية والائتمان الزراعي بالإضافة إلي بعض المؤسسات التمويلية غير الحكومية حيث تلعب هذه الجهات دور في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط، وفيما يلي الملامح الأساسية لدور مؤسسات التمويل الثلاث الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة بالمحافظة .

(١) دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط :

يعتبر الصندوق الاجتماعي احد المصادر الهامة لتمويل المشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة ، فقد بدأ نشاطه في أول التسعينات بموجب القرار الجمهوري رقم (٤٠) لسنة ١٩٩١ بهدف توفير فرص عمل جديدة والمساهمة في حل مشكلة البطالة والتعامل مع الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ومحاوله تدنيه وتخفيف آثار الإصلاح والتحرر الاقتصادي عن محدوددي الدخل وتحسين مستواهم المعيشي، وتتلخص مهام الصندوق في تعبئة الموارد المالية والفنية والعالمية والمحلية ثم استخدامها في تحقيق حلول عاجلة تتمثل في تنفيذ برامج وتتضمن مشروعات عديدة في مجالي الإنتاج والخدمات و توفير فرص عمل جديدة دائمة ومؤقتة لمساعدة الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً وتحقيق التنمية البشرية والاجتماعية لها حيث يستهدف الصندوق الاجتماعي الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل والمرأة ، وشباب الخريجين ، والفئات الأكثر تأثراً ببرنامح الإصلاح الاقتصادي والمستثمرون القائمين بالمشروعات الصغيرة ، وتتكون موارد الصندوق من مصدريين رئيسيين أولهما المنح والقروض التي يوفرها الأفراد والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية والحكومات الأجنبية ، أما المصدر الثاني والذي يتمثل في المبالغ التي تخصصها الحكومة في الموازنة العامة .

وعند دراسة دور الصندوق في تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة أسيوط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠) ، فان البيانات المتاحة والواردة بالجدول رقم (١) تشير إلي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد قام بتقديم الدعم المالي لحوالي ١٦.٢٥١ ألف مشروع خلال فتره الدراسة ، وقد تذبذبت أعداد هذه المشروعات ما بين الزيادة والنقص خلال تلك الفترة حيث بلغت ٢٢٠ مشروعاً في عام ١٩٩٥ ، ازدادت إلي نحو ٢٢١٨ مشروعاً في عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت بعد ذلك إلي أن وصلت إلي حوالي ٧١١ مشروعاً في عام ٢٠٠٤ وزادت بعدها إلي حوالي ٢٣٠١ مشروع في عام ٢٠٠٥ ثم انخفضت بعد ذلك إلي أن وصلت إلي حوالي ٥٣٠ مشروعاً في عام ٢٠١٠ .

ويشير توزيع المشروعات التي قام بتمويلها الصندوق الاجتماعي بالمحافظة موضع الدراسة وفقاً لطبيعتها إلي أن المشروعات الزراعية قد استأثرت بنصف عدد المشروعات التي قام بتمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠) ، وقد شهدت هذه المشروعات تذبذباً ما بين الزيادة والنقص خلال تلك الفترة حيث بلغت حوالي ١٤٣ مشروعاً في عام ١٩٩٥ ووصلت إلي

١٢٣٢ مشروعاً في عام ٢٠٠٠ ثم انخفضت بعد ذلك إلى حوالي ١٦٨ مشروعاً في عام ٢٠٠٤ ووصلت إلى أقصاها في عام ٢٠٠٥ حينما بلغت نحو ١٤٠٠ مشروعاً وبعدها انخفضت إلى حوالي ٣٤١ مشروعاً في عام ٢٠١٠ .

جدول رقم (١) : أعداد المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في

محافظة أسبوط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠) .

السنة	زراعية		صناعية		أخرى		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٩٥	١٤٣	١.٧	٣١	٤.٤	٤٦	٠.٧	٢٢٠	١.٤
١٩٩٦	٨٢٠	٩.٥	٢٣	٣.٣	٤٧	٠.٧	٨٩٠	٥.٥
١٩٩٧	١٠٢٦	١١.٩	٢٦	٣.٧	١١٠	١.٦	١١٦٢	٧.٢
١٩٩٨	١٧٧	٢.٠	٤٨	٦.٨	٢٧٨	٤.٠	٥٠٣	٣.١
١٩٩٩	١٢١	١.٤	٤٩	٦.٩	٣٧٣	٥.٤	٥٤٣	٣.٣
٢٠٠٠	١٢٣٢	١٤.٢	٢٩٦	١٣.٦	٦٩٠	١٠.٠	٢٢١٨	١٢.٤
٢٠٠١	٣٦٩	٤.٣	٧٥	١٠.٦	٧٠٤	١٠.٢	١١٤٨	٧.١
٢٠٠٢	٢٠١	٢.٣	٤٧	٦.٧	٤٩٨	٧.٢	٧٤٦	٤.٦
٢٠٠٣	١٤٢	١.٦	٤٦	٦.٥	٤٤٣	٦.٤	٦٣١	٣.٩
٢٠٠٤	١٦٨	١.٩	٤٣	٦.١	٥٠٠	٧.٣	٧١١	٤.٤
٢٠٠٥	١٤٠٠	١٦.٢	٧٦	١٠.٨	٨٢٥	١٢.٠	٢٣٠١	١٤.٢
٢٠٠٦	٧٩٨	٩.٢	٥٤	٧.٦	٧١٧	١٠.٤	١٥٦٩	٩.٧
٢٠٠٧	٥٣٩	٦.٢	٣٨	٥.٤	٦٥٩	٩.٦	١٢٣٦	٧.٦
٢٠٠٨	٦٨٨	٨.٠	٣٩	٥.٥	٥٥٤	٨.٠	١٢٨١	٧.٩
٢٠٠٩	٤٨٨	٥.٦	٧	١.٠	٢٦٧	٣.٩	٧٦٢	٤.٧
٢٠١٠	٣٤١	٣.٩	٨	١.١	١٨١	٢.٦	٥٣٠	٣.٣
الإجمالي	٨٦٥٣	١٠٠	٧٠٦	١٠٠	٦٨٩٢	١٠٠	١٦٢٥١	١٠٠
المتوسط	٥٤١	٥٣.٢	٤٤	٤.٤	٤٣١	٤٢.٤	١٠١٦	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الصندوق الاجتماعي للتنمية مكتب أسبوط ،

بيانات غير منشوره ، ٢٠١٠ .

وعند تصنيف المشروعات الزراعية التي قام بتمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية يلاحظ كما هو وارد من بيانات الجدول رقم (٢) إلى أن مشروعات الإنتاج الحيواني قد استأثرت بغالبية تلك المشروعات ، حيث بلغت متوسط مشروعاتها نحو ٨٥.٣% من متوسط أعداد المشروعات الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة ، يليها في ذلك مشروعات مناحل إنتاج العسل بنحو ١٣.٧% من متوسط أعداد

المشروعات الزراعية خلال تلك الفترة ، بينما بلغ متوسط أعداد مشروعات الثروة الداجنة ومشروعات الإنتاج السمكي نحو ٠.٩% ، ٠.٢% علي الترتيب من متوسط أعداد المشروعات الزراعية خلال فترة الدراسة والبالغة نحو ٥٤١ مشروع

جدول رقم (٢) : تصنيف المشروعات الزراعية الممولة من الصندوق الاجتماعي

للتنمية

في محافظة أسيوط وفقاً لمجالاتها خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠) .

جملة	إنتاج سمكي		مناحل العسل		إنتاج حيواني		الدواجن		النشاط السنوة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١٤٣	١.٧	-	٣	٠.٣	١٣٨	١.٩	٢	٣.٠	١٩٩٥
٨٢٠	٩.٥	-	٤	٠.٣	٨١٢	١١.٠	٤	٦.١	١٩٩٦
١٠٢	١١.٩	-	-	٠.٠	١٠٢	١٣.٩	-	-	١٩٩٧
١٧٧	٢.٠	-	-	٠.٠	١٧٦	٢.٤	١	١.٥	١٩٩٨
١٢١	١.٤	١٠.٥	٢	٠.٣	١١٢	١.٥	٤	٦.١	١٩٩٩
١٢٣	١٤.٢	٢٦.٣	٥	٠.٦	١٢١	١٦.٤	٧	١٠.٦	٢٠٠٠
٣٦٩	٤.٣	٥.٣	١	٤.٥	٣٠٤	٤.١	١١	١٦.٧	٢٠٠١
٢٠١	٢.٣	١٥.٨	٣	٣.٨	١٤١	١.٩	١٢	١٨.٢	٢٠٠٢
١٤٢	١.٦	١٠.٥	٢	٤.١	٨٨	١.٢	٤	٦.١	٢٠٠٣
١٦٨	١.٩	-	-	٤.٦	١٠٧	١.٤	٦	٩.١	٢٠٠٤
١٤٠	١٦.٢	٢١.١	٤	٤.٥	١٣٣	١٨.٠	١١	١٦.٧	٢٠٠٥
٧٩٨	٩.٢	٠.٠	-	٤.٥	٧٤٣	١٠.٠	٢	٣.٠	٢٠٠٦

						١				٦
٦.٢	٥٣٩	٥.٣	١	١٣.٧	١٦٢	٥.١	٣٧٦	-	-	٢٠.٧
٨.٠	٦٨٨	٥.٣	١	٤٧.١	٥٥٧	١.٧	١٢٩	١.٥	١	٢٠.٨
٥.٦	٤٨٨	-	-	١١.٤	١٣٥	٤.٨	٣٥٣	-	-	٢٠.٩
٣.٩	٣٤١	-	-	٠.٤	٥	٤.٥	٣٣٥	١.٥	١	٢٠.١٠
١٠.٠	٨٦٥	١٠٠	١٩	١٠٠	١١٨	١٠٠	٧٣٨	١٠	٦٦	الإجمالي
	٣				٣		٥			لي
١٠.٠	٥٤١	٠.٢	٢	١٣.٧	٨٥	٨٥.٣	٤٦٢	٠.٩	٥	المتوسط

(-) بيانات غير متوفرة .

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الصندوق الاجتماعي للتنمية مكتب أسيوط ،
بيانات غير منشوره ، ٢٠١٠ .

هذا وقد شهدت القروض الممنوحة من الصندوق للأنشطة والمشروعات الزراعية تدبذباً ما بين الزيادة والنقص من عام لآخر خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت في عام ١٩٩٥ نحو ١.٥ مليون جنية ثم ازدادت إلي نحو ١١.٣ مليون جنية في عام ٢٠٠٠ ، إلا أنها تناقصت ووصلت إلي نحو ٢.٥ مليون جنية في عام ٢٠٠٤ ، ثم زادت إلي ٢٧.٢ مليون جنية في عام ٢٠٠٥ ، وتناقصت بعد ذلك إلي أن وصلت إلي نحو ١١.٧ مليون جنية في عام ٢٠١٠ . وقد حصلت مشروعات الإنتاج الحيواني علي النصيب الأكبر من القروض الممنوحة للمشروعات والأنشطة الزراعية نظراً لسرعة دوران رأس المال والتي تستغرق عدة شهور بالمقارنة بالمشروعات الزراعية الأخرى ، حيث بلغ متوسط ما حصلت عليه تلك المشروعات خلال فترة الدراسة نحو ٧.٦ مليون جنية سنوياً أو ما يعادل نحو ٨٢% من متوسط القيمة الجارية الممنوحة ، يليها في ذلك مشروعات مناحل إنتاج العسل بمتوسط بلغ نحو ١.٧ مليون جنية سنوياً أو ما يعادل نحو ١٥.٩% من متوسط القروض الممنوحة ، وشغلت مشروعات الثروة الداجنة المرتبة الثالثة

بمتوسط بلغ نحو ٣٥٠ ألف جنية يعادل نحو ١.٧% من المتوسط العام ، يليها مشروعات الإنتاج السمكي بنحو ٠.٣٨% من المتوسط العام .

جدول رقم (٣) : قيمة قروض المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في محافظة أسيوط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠١٠) .

النشاط	زراعية		صناعية		أخرى		جملة		السنة
	مليون جنية	%							
١٩٩٥	١.٤٧٣	١.٠	٠.٧١	١.٧	١.٢٠٩	٠.٤	٣.٤٠١	٠.٧	٥
١٩٩٦	٦.٢٩٢	٤.٢	١.٠٥	٢.٥	١.٠٥١	٠.٣	٨.٤٠١	١.٧	٦
١٩٩٧	٧.٥٤٧	٥.١	٠.٨٥	٢.١	٢.٢١٩	٠.٧	١٠.٦٢	٢.٢	٧
١٩٩٨	٢.٥٠٠	١.٧	١.٤٤	٣.٥	٧.٠٨٥	٢.٤	١١.٠٣	٢.٣	٨
١٩٩٩	١.٨٦٩	١.٢	١.٧٣	٤.٢	٨.٠٤٤	٢.٨	١١.٦٤	٢.٤	٩
٢٠٠٠	١١.٢٨	٧.٦	٣.٤٥	٨.٤	١٨.٣٤	٦.٤	٣٣.٠٧	٦.٩	١٠
٢٠٠١	٤.٧٠٠	٣.١	٥.٥٩	١٣.٠	١٩.٩٥	٦.٩	٣٠.٢٤	٦.٣	١١
٢٠٠٢	٢.٤٤٠	١.٦	٣.٣٩	٨.٣	١٣.٨٨	٤.٨	١٩.٧٢	٤.١	١٢
٢٠٠٣	١.٦٤٨	١.١	١.٣١	٣.٢	١٠.٧٧	٣.٧	١٣.٧٣	٢.٩	١٣
٢٠٠٤	٢.٤٦٨	١.٦	٢.٥٧	٦.٣	١٦.٩٧	٥.٩	٢٢.٠٢	٤.٦	١٤
٢٠٠٥	٢٧.١٨	١٨.٠	٥.٢١	١٢.٠	٣٤.٩٥	١٢.٠	٦٧.٣٥	١٤.٠	١٥
٢٠٠٦	١٧.٩٨	١٢.٠	٤.٧٤	١١.٠	٣٩.٩٣	١٣.٠	٦٢.٦٦	١٣.٠	١٦
٢٠٠٧	١٢.٦٨	٨.٦	٢.٦٥	٦.٤	٣٦.٩٦	١٢.٠	٥٢.٣٠	١١.٠	١٧
٢٠٠٨	١٩.٦٨	١٣.٠	٣.٤٥	٨.٤	٣٩.٩٩	١٣.٠	٦٣.١٣	١٣.٠	١٨

٧.٢	٣٤.٥٦	٦.١	١٧.٥١	٣.٣	١.٣٦	١٠.	١٥.٦٩	٢٠٠
٩	٣	٢	١	٣	٢	٦٦	٠	٩
٦.٤	٣٠.٣٨	٦.٠	١٧.٣٢	٣.٢	١.٣٣	٧.٩	١١.٧٢	٢٠١
١	٢	٥	٤	٥	٠	٧	٨	٠
١٠٠	٤٧٤.٣	١٠٠	٢٨٦.٢	١٠٠	٤٠.٩	١٠٠	١٤٧.١	الإجما
	٠.٦		٢٦		٠.٧		٧٢	لي
١٠٠	٢٩.٦٤٤	٦٠.٣	١٧.٨٨٩	٨.٦٢	٢.٥٥٧	٣١.٠	٩.١٩٨	المتو
		٥				٣		سط

المصدر: جمعت وحسبت من سجلات الصندوق الاجتماعي للتنمية مكتب أسيوط ، بيانات

غير منشوره ، ٢٠١٠ .

ثانياً : صندوق التنمية المحلية ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة

أسيوط .

صندوق التنمية المحلية ما هو إلا صندوق تنموي يسعى بالدرجة الأولى إلى دعم التنمية الاقتصادية في قطاع المحليات والقرية علي وجه الخصوص بمنح قروض ميسرة للفئات الأكثر احتياجاً وخاصة المرأة المعيلة وذوي الاحتياجات الخاصة والترويج لإقامة مشروعات صغيرة تعتمد علي موارد البيئة المحلية للمساهمة في زيادة دخل الأسر الريفية وتوفير فرص عمل منتجة لأبنائها للحد من مشكلة البطالة .

وقد بدأ الصندوق في مزاولة نشاطه بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١٠ لسنة ١٩٧٨ في إطار جهاز بناء وتنمية القرية المصرية بصورة عملية عام ١٩٧٩ وتم تطوير إستراتيجية الصندوق في أوائل التسعينات ليكون أداة فاعلة في الحد من البطالة وتحسين دخول الأسر الريفية بمنح قروض ميسرة للشباب والمرأة وغيرها من الفئات الأكثر احتياجاً لإقامة مشروعات صغيرة من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل القرية. ويختلف صندوق التنمية المحلية في إستراتيجيته وسياسته عن باقي المؤسسات والأجهزة الائتمانية في مجال إقراض المشروعات فهو لا يسعى للربحية بل لدعم اقتصاديات القرية من خلال المساهمة في تصنيع الريف وتحويل القرية المصرية من قرية مستهلكة إلي قرية منتجة والتخفيف من حدة البطالة بالريف وخاصة فيما بين الشباب والمرأة والمعيلات منهن بصفه خاصه من خلال التوسع في إقامة المشروعات الإنتاجية والخدمية المولدة للدخل

حيث يقوم الصندوق بإقراض مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية في مجال المشروعات الإنتاجية مثل (الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني والتصنيع الزراعي البيئي والحرفي) ، مجال المشروعات التسويقية مثل (التجميع والفرز والتجهيز والتعبئة والتخزين).

وباستعراض ودراسة دور صندوق التنمية المحلية في محافظة أسيوط في تمويل المشروعات الصغيرة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، فإن البيانات المتاحة والواردة بالجدول رقم (٤) ، تشير إلي أن الصندوق قد قام بتمويل نحو ٧٨٤٩ مشروعاً خلال تلك الفترة ، منهم نحو ٧٤٤٩ مشروعاً زراعياً ، ونحو ٢١٥ مشروعاً صناعياً والباقي مشروعات خدمية وتجارية ، وقدم الصندوق نحو ٢١.١٣ مليون جنية خلال الخمسة عشر عاماً موضع الدراسة بواقع ١.٤١ مليون جنية سنوياً حصلت منها المشروعات الزراعية علي نحو ٩٤.٩% من إجمالي تلك القروض ، بينما حصلت المشروعات الصناعية علي نحو ٢.٧٤% وحصلت المشروعات التجارية والخدمية علي نحو ٢.٣٦% .

جدول رقم (٤) : أعداد المشروعات وقيمة القروض الممنوحة من صندوق التنمية المحلية بمحافظة أسيوط خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

السنة	زراعية			صناعية			أخرى			الجملة		
	عدد	ألف جنية	%	عدد	ألف جنية	%	عدد	ألف جنية	%	عدد	ألف جنية	%
١٩٩٥	١١	٢١٦	١٠٠	-	-	-	-	-	-	١١	٢١٦	١٠٠
١٩٩٦	١١	٢١٦	١٠٠	-	-	-	-	-	-	١١	٢١٦	١٠٠
١٩٩٧	٦٤	٤٢٩	٢٠١	١	١٣	٢٠٤	٢	٢٢	٣٠٦	٦٧	٤٦٤	٢٠٢
١٩٩٨	٩٠	٢٢٥	١٠٣	٣	٣٠	٥٠٣	-	-	-	٩٣	٢٥٥	١٠٢
١٩٩٩	٣٢٨	٥٤١	٢٠١	٤	٣٨	٦٠٩	-	-	-	٣٣٢	٥٧٩	٢٠٤
٢٠٠٠	٢٤١	٤٤٩	٢٠٢	٦	٥٥	١٠٠	٢	١٥٠	٢٤٨	٢٧٧	٦٥٤	٢٠٩
٢٠٠١	٩٥٠	١٤٤٨	٢٠٢	٢٣	٤٤	٨٠١	٤	٦٤	١٠٦	١٠٠	١٥٥٦	٢٠٣
٢٠٠٢	٦٧٥	١٤٣٣	٢٠١	٥٦	٨٨	١٦٠	٣	٥٠	٨٠٦	٧٣٤	١٥٧٠	٢٠٤
٢٠٠٣	٧٦٧	١٨٠٦	٢٠٤	١	١٩	٣٠٤٦	٢	٨	١٠٣	٧٧٠	١٨٣٢	٢٠٦
٢٠٠٤	٦٩٥	١٧٦٣	٢٠٤	٤٣	٩٠	١٦٠	٣	٧	١٠٦	٧٤١	١٨٦٠	٢٠٨
٢٠٠٥	٦٦٢	١٧٠٧	٢٠٤	١١	٢٩	٥٠٢٥	٥	١٤	٢٠٢	٦٧٨	١٧٥٠	٢٠٨
٢٠٠٦	٦١٩	١٩٦٥	٢٠٤	١٧	٢٧	٤٠٩٨	٤	٩	١٠٤٩	٦٤٠	٢٠٠١	٢٠٤
٢٠٠٧	٨٨٢	٢٨٠٩	٢٠٤	٨	٢٢	٤٠٥	١٩	٤٢	٦٠٦	٩٠٩	٢٨٧٣	٢٠٦
٢٠٠٨	٩٦٣	٣٢٣٣	٢٠٤	١٤	٢٩	٥٠٣٥	٥٧	١٢٤	٢٠٥	١٠٣	٣٣٨٦	٢٠٣
٢٠٠٩	٤٩١	١٧٤٠	٢٠٤	٢٨	٦٠	١١٠	٣٣	١١٤	١٨٨	٥٥٢	١٩١٤	٢٠٦
الإجمالي	٧٤٤	١٩٩٧٩	٢٠٤	٢١	٥٤٣	١٠٠	١٨	٦٠٣	١٨	٧٨٤	٢١١٢٥	٢٠٠

١٠٠	١٤٠٨	٥٢٣	٢.٣٦	٥٥	١٧	٢.٧٤	٤٢	١٧	٩٤.٩	١٣٣٢	٤٩٧	المتوسط ط
-----	------	-----	------	----	----	------	----	----	------	------	-----	--------------

(-) بيانات غير متوفرة

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة التنمية المحلية ، صندوق التنمية المحلية ، بيانات غير منشورة القاهرة ، ٢٠١٠.

وقد حصلت مشروعات الإنتاج الحيواني علي النصيب الأكبر من القروض الممنوحة للمشروعات الزراعية الممولة من صندوق التنمية المحلية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) كما هو وارد من البيانات المتاحة بالجدول رقم (٥) حيث بلغ متوسط ما حصلت عليه تلك المشروعات نحو ١.٥ مليون جنية سنوياً تمثل حوالي ٨٩.٩% من متوسط القيمة الجارية الممنوحة ، يليها في ذلك مشروعات الميكنة الزراعية والتصنيع الزراعي بمتوسط بلغ ٨٩ ألف جنية سنوياً بما يعادل نحو ٦.٢% من متوسط القيمة الجارية الممنوحة ، وشغلت مشروعات الثروة الداجنة المرتبة الثالثة بمتوسط بلغ نحو ٦٥ ألف جنية سنوياً بما يعادل ٢.٦% من متوسط القروض الممنوحة يليها مناحل العسل بمتوسط بلغ ٦٢ ألف جنية سنوياً يعادل حوالي ١.٢٥% من المتوسط العام للقروض الممنوحة من الصندوق .

ثالثاً : بنك التنمية والائتمان الزراعي ودوره في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط :

يعتبر البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي المصدر الرئيسي للتمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية حيث يقوم البنك من خلال فروع التمويلية المنتشرة في المحافظات والقرى المختلفة بالعديد من الخدمات التمويلية التي تتمثل في توفير كافة مستلزمات الإنتاج الزراعي كالتقايي والأسمدة الكيماوية والمبيدات ، سواء من الإنتاج المحلي أو بالاستيراد وتوزيعها للزراع سواء بالنقد أو بالأجل ، فضلاً علي القيام بمنح السلف والقروض التي تستخدم في الأغراض الاستثمارية والتنمية الريفية ، بالإضافة إلي دوره في العمل علي خلق وتنمية الوعي الادخاري والقيام بكافة العمليات المصرفية لعملاء البنك من الأفراد والجمعيات التعاونية مع قبول الودائع والمدخرات من المتعاملين معه.

وعند دراسة دور بنك التنمية والائتمان الزراعي بمحافظة أسيوط في تمويل المشروعات الصغيرة الزراعية كما هو وارد من بيانات الجدول رقم (٦) تبين أن

القيمة الجارية لإجمالي القروض الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٩/٠٨) اتجهت نحو الزيادة حيث بلغت في عام ١٩٩٥ نحو ٣٠٥.٨ مليون جنية ووصلت إلي أقصاها في عام ٢٠٠٩ حينما بلغت نحو مليار جنية ، هذا وقد بلغ المتوسط السنوي للقروض الممنوحة للزراعات النباتية خلال فترة الدراسة نحو ٣٢٤.١٨ أو ما يعادل نحو ٤٧.١% من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة ، بينما بلغ متوسط القروض الممنوحة للمجالات الاستثمارية حوالي ٣٦٤.٣ مليون جنية تمثل نحو ٥٢.٩% من إجمالي القروض الزراعية الممنوحة من بنك التنمية.

ولقد تنوعت مجالات وأنشطة القروض الاستثمارية الزراعية الممنوحة من بنك التنمية والائتمان الزراعي في محافظه أسبوط خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٩/٠٨) ، حيث استحوذت القروض الممنوحة للثروة الحيوانية علي غالبية القروض حيث بلغ متوسط القيمة الجارية للقروض الممنوحة جدول (٥)، لها حوالي ٢٧٨.٧ مليون جنية تمثل حوالي ٤٠.٥% من متوسط إجمالي القروض الزراعية ، يليها القروض الممنوحة للمجالات الأخرى حيث بلغ متوسطها حوالي ٦٧.٣ مليون تمثل نحو ٩.٨% من إجمالي متوسط القروض الزراعية يليها القروض الممنوحة للميكنة الزراعية والثروة الداجنة حيث تعادل ١.٦% ، ١.١% علي الترتيب من متوسط إجمالي القروض الزراعية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٦) : تطور القروض الزراعية من بنك التنمية والائتمان الزراعي بمحافظة أسبوط وفقاً للغرض من النشاط خلال الفترة

(١٩٩٥/٩٤-٢٠٠٩/٠٨).

الإجمالي (مليون جنية)	المجالات الاستثمارية (مليون جنية)					القروض النباتية (مليون جنية)	النشاط السنة
	جملة	مجالات أخرى	ميكنة زراعية	ثروة حيوانية	ثروة داجنة		
٣٠٥.٧٦	١٥٢.٦٤	٢٢.٥٤	٢٣.٦١	١٠٠.٦٩	٥.٨٠	١٥٣.١٢	١٩٩٥
٣٤١.٨٧	١٧٩.٧١	٤٠.٥٠	١٩.٦٠	١١٤.٠٥	٥.٥٦	١٦٢.١٦	١٩٩٦

٤٣٠.٣٤	٢٦٤.٧٥	٦٤.٢٤	٢٤.٢٦	١٦٩.١٤	٧.١١	١٦٥.٥٨	/٩٦ ١٩٩٧
٤٦٩.٥٢	٢٧١.١٥	٥٦.٨١	١٨.٢٤	١٨٩.٧٢	٦.٣٨	١٩٨.٣٧	/٩٧ ١٩٩٨
٥٦٥.٧٥	٣٢٦.٠٤	٦٨.٩٦	١٧.٥١	٢٢٥.٠٤	١٤.٥٤	٢٣٩.٧١	/٩٨ ١٩٩٩
٦٤٤.٧٩	٣٤٥.٢٥	٦٤.٥٣	١٤.٠٠	٢٥١.٩٦	١٤.٧٦	٢٩٩.٥٤	/٩٩ ٢٠٠٠
٧٢٥.٢٨	٤٠٠.٢٦	٦٣.٣٤	١١.٥٢	٣٠٩.٥٣	١٥.٨٨	٣٢٥.٠٢	/١٠٠ ٢٠٠١
٧٢٨.٥٩	٣٩٨.١٤	٦٢.٨٧	٩.٨٨	٣١٠.١٧	١٥.٢٢	٣٣٠.٤٥	/١٠١ ٢٠٠٢
٧٧٣.٣٧	٤١٠.٩٩	٥٨.٤٦	٥.٠٠	٣٣٣.٠٨	١٤.٤٥	٣٦٢.٣٨	/١٠٢ ٢٠٠٣
٨٣٠.٠٢	٤٢٣.٩١	٩٢.٩٤	٢.٠١	٣١٨.٦٣	١٠.٣٢	٤٠٦.١٢	/١٠٣ ٢٠٠٤
٧٧٥.٥٧	٣٩٤.٩٦	٨٠.٣٦	٢.٦٧	٣٠٦.٦٦	٥.٢٦	٣٨٠.٦١	/١٠٤ ٢٠٠٥
٨٦٥.٢٦	٤٥٥.٤٩	٧٦.١٧	٣.٣٣	٣٧٥.٩٢	٠.٠٧	٤٠٩.٧٧	/١٠٥ ٢٠٠٦
٨٩١.٦٥	٥٠٦.٥٣	١١٠.١٧	٣.٨٢	٣٩٢.٥٢	٠.٠٢	٣٨٥.١٢	/١٠٦ ٢٠٠٧
٩٣١.٨٧	٤٧٢.٥٨	٧٣.٧٣	١.٩٩	٣٩٦.٨٦	-	٤٥٩.٣٠	/١٠٧ ٢٠٠٨
١٠٤٧.٣٣	٤٦١.٨٣	٧٣.٦١	١.٥٢	٣٨٦.٦٩	-	٥٨٥.٥١	/١٠٨ ٢٠٠٩
١٠٣٢٦.٩ ٧	٥٤٦٤.٢ ١	١٠٠٩.٢ ٤	١٥٨.٩ ٦	٤١٨٠.٦ ٦	١١٥.٣ ٦	٤٨٦٢.٧ ٥	الإجمالي
٦٨٨.٤٦	٣٦٤.٢٨	٦٧.٢٨	١٠.٦٠	٢٧٨.٧١	٨.٨٧	٣٢٤.١٨	المتوسط
١٠٠.٠٠	٥٢.٩١	٩.٧٧	١.٥٤	٤٠.٤٨	١.١٢	٤٧.٠٩	%

(-) بيانات غير متوفرة .

المصدر: جمعت وحسبت من : البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، سجلات إدارة الائتمان ،

بيانات غير منشورة ، أسيوط ، ٢٠١٠ .

ثانيا كفاءة المؤسسات التمويلية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط
من التحليل السابق لدور المؤسسات التمويلية في تمويل المشروعات الصغيرة بمحافظة أسيوط ، يمكن القول بان هذه المؤسسات قد لعبت دوراً لا نستطيع إغفاله في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات، حيث بلغ عدد المشروعات التي استفادت من القروض الممنوحة من تلك المؤسسات خلال الخمس عشر عاماً موضع الدراسة نحو ٢٣.٥٧٠ ألف مشروع ، ساهم منها الصندوق الاجتماعي للتنمية بنحو ١٥.٧٢١ ألف مشروع أي نحو ٦٦.٧% من إجمالي عدد المشروعات ، بينما ساهم صندوق التنمية المحلية بنحو ٧.٨٤٩ ألف مشروع اي نحو ٣٣.٣% من إجمالي عدد المشروعات التي تم تمويلها خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، هذا وقد نالت المشروعات الزراعية نصيباً من هذه المؤسسات التمويلية ، حيث بلغ عدد المشروعات الزراعية المستفيدة ١٥.٧٦١ ألف مشروع تعادل حوالي ٦٦.٩% من إجمالي الكلي لأعداد المشروعات المستفيدة من تلك المؤسسات ، ونالت المشروعات الصناعية نحو ٣.٩% من إجمالي أعداد المشروعات ، بينما نالت المشروعات التجارية والخدمية حوالي ٢٩.٢% من إجمالي أعداد المشروعات التي تم تمويلها من تلك المؤسسات التمويلية .
ولا شك أن إقامة مثل هذه المشروعات الصغيرة أو التوسع فيها له مردود علي الأوضاع الاقتصادية والسكان في محافظة أسيوط ، فالمشروعات الزراعية ساهمت بلا شك في توفير الغذاء للسكان في المحافظة خاصة وأن معظم المشروعات الزراعية تركزت في قطاع الإنتاج الحيواني والثروة الداجنة حيث بلغ اجماليها نحو ٧.١٢٢ ألف مشروعاً تمثل حوالي ٤٥.٢% من إجمالي المشروعات الزراعية المستفيدة خلال الخمسة عشر عاماً موضع الدراسة ، وهذه المشروعات نالت قروضاً وتسهيلات ائتمانية بلغت نحو ٤٢.٢% من إجمالي القروض الزراعية ونحو ٤٠.٤% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحتها تلك المؤسسات التمويلية الثلاثة.

ولا يتوقف المردود الاقتصادي لتلك المشروعات عند هذا الحد ، بل امتد إلى فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات حيث تشير البيانات المتاحة والواردة بالجدول رقم (٧) إلي أن هذه المشروعات قد وفرت نحو ٦٩٧٣٤ فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٠٩-١٩٩٥) منها نحو ٢٦٢١٥ فرصة عمل وفرتها المشروعات الزراعية ، ونحو ٦٣١٤ فرصة عمل وفرتها المشروعات الصناعية ، ونحو ٣٧٢٠٥ فرصة عمل وفرتها المشروعات التجارية والخدمية ، وساهم الصندوق الاجتماعي للتنمية في توفير نحو ٨٨.٣% من إجمالي فرص العمل المتاحة ، بينما ساهم صندوق التنمية المحلية في توفير نحو ١١.٧% من إجمالي فرص العمل التي تم إتاحتها خلال فترة الدراسة ، ومثل هذا الأمر يمكن إذا ما استمر علي هذا الوضع وتم تشجيع إقامة المشروعات والتوسع

جدول (٧)، فيها وتوفير الدعم المالي والفني لذلك يمكن أن يساهم وبدرجة كبيرة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة السائدة في المحافظة من ناحية وتحقيق الأمن الغذائي للسكان من ناحية أخرى ، غير أن مثل هذا الأمر لا يتناسب مع الدور المأمول لهذه المؤسسات المالية من ناحية والحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظه أسيوط، وربما يرجع السبب في ذلك إلى وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين والراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة والتي من أبرزها ما يلي :

١- **مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج** : و تتمثل في نقص المواد الخام و عدم توفرها بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها وارتفاعها طوال العام وخصوصاً في مشروعات الثروة الحيوانية وعدم توافر الأعلاف اللازمة ، وكذلك ارتفاع أجور العمالة وخصوصاً الماهرة منها وعدم توافرها وتظهر تلك المشكلة بشكل واضح في مشروعات المناحل حيث أن النحال يشترط ٢٥% من قيمة الإنتاج علي الأقل مقابل النحالة والعمالة والإشراف الفني .

٢- **مشاكل تمويلية** : تتعلق بصغر حجم القروض المقدمه للمشروع بالمقارنة بحجم رعوس الأموال من ناحية والمقدرة المالية للراغبين في الاستثمار عدم الوفاء من ناحية أخرى وارتفاع أسعار الفائدة علي الاقتراض وصعوبة الشروط والضمانات المطلوبة علاوة على طول الإجراءات وتعقدها بسبب أن هذه المشروعات الصغيرة

والمتوسطة تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية على العكس من الشركات الكبيرة.

٣- مشاكل وصعوبات متعلقة بتسويق منتجات المشروعات : و تتمثل في عدم توافر منافذ تسويقية كافية لعرض المنتجات الزراعية من المشروعات الصغيرة وعدم توافر المعارض دائمة العرض في كثير من الأماكن المطلوب بها من ناحية ونقص المعلومات عن المنتجات في الأسواق المحلية وعدم المساندة من الجهات الرسمية في توفيرها .

وبالإضافة إلى تلك المشكلات فهناك مشكلات أخرى لا تقل عنها أهمية وتواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفه عامه لعل من أبرزها افتقار تلك المشروعات إلى استراتيجيه واضحة المعالم تحدد نوعيه المشروعات الصغيرة المطلوبة في كل منطقه جغرافيه مما أدى إلى وجود تكامل (وليس صراعاً) بينها وبين بعضها علاوة على وجود ضعف في القدرات الإدارية لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استفادتهم من متطلبات الإدارة الحديثة اللازمة لإدارة مشروعاتهم.

وبناء على ما سبق فإن الدراسة توصي بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في زيادة الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية منها بصفة خاصة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة والتي تساعد علي تشجيع الأفراد علي إقامة مشروعات صغيرة في محافظة أسيوط ، وهذه التوصيات تتمثل في :-

١- ضرورة العمل علي إستراتيجية واضحة المعالم لاحتياجات كل محافظة أو إقليم ومنها بالطبع محافظة أسيوط من المشروعات ونوعيتها بما يتناسب مع ظروفها الطبيعية وذلك حتى لا يحدث تماثل في هذه المشروعات بل لابد من تكاملها مع بعضها في المنطقة أو الإقليم الجغرافي الواحد .

٢- ضرورة تقديم الحوافز المشجعة علي الاستثمار مثل (الإعفاءات الضريبية) ، والأراضي والبنية التحتية بأسعار مدعمة ، والائتمان بشروط ميسرة وخصوصاً في المناطق الصناعية التي أقامتها الدولة في محافظة أسيوط .

٣- تشجيع المستثمرين علي التوسع في إقامة المشاريع الزراعية في محافظة أسيوط خاصة في مجال استصلاح واستزراع الأراضي والتصنيع الغذائي حيث تفقر المحافظة إلي مثل هذه المشاريع التي تساعد في زيادة الإنتاج الزراعي من ناحية وتخفيف حدة البطالة السائدة في المحافظة من ناحية أخرى .

وفي اعتقادنا أن أتباع مثل هذه الوسائل والاستراتيجيات يمكن أن يساعد كثيراً في زيادة الدور الذي تلعبه المشروعات بصفة عامة والزراعية خاصة في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والزراعية في المحافظة ، كما يمكن من خلال تعميمها علي بقية المحافظات المتشابهة (خصوصاً محافظات الوجه القبلي) الارتقاء بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقومية .

المخلص

تستهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلقاء الضوء علي الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التمويلية في تنمية المشروعات الزراعية في محافظة أسيوط من ناحية وقياس كفاءة وجدوى رءوس الأموال التي قدمتها مؤسسات التمويل الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة وأوجه القصور والمشاكل التي صادفتها بهدف التوصل إلى استراتيجيه محددده لدعم هذه المؤسسات التمويلية في تنميه المشروعات الصغيرة في المحافظة موضع الدراسة وغيرها من المحافظات المشابهة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة مؤسسات تمويلية حكوميه رئيسية تعمل علي تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة الزراعية منها علي وجه الخصوص في محافظة أسيوط وهى الصندوق الاجتماعي وصندوق التنمية المحلية وبنك التنمية والائتمان الزراعي،وان هذه المؤسسات لعبت دوراً في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات، حيث بلغ عدد المشروعات التي استفادت من القروض الممنوحة من تلك المؤسسات خلال الخمس عشر عاماً موضع الدراسة نحو ٢٣.٥٧٠ ألف مشروع وفرت نحو ٦٩٧٣٤ فرصة عمل خلال تلك الفترة، غير أن مثل هذا الأمر لا يتناسب مع الدور المأمول لهذه المؤسسات المالية من ناحية والحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظه أسيوط، وربما يرجع السبب في ذلك إلى وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين والراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة سواء كانت إنتاجيه أو تمويليه،لذا فان الدراسة أوصت بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في زيادة الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة والتي تساعد علي تشجيع الأفراد علي إقامة مشروعات صغيرة في محافظة أسيوط وكافة المحافظات المشابهة.

المراجع

- (١) أشرف أبو العلا (دكتور) ، دراسة تحليلية للمشروعات الصغيرة بريف محافظة الإسماعيلية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي المجلد (١٢) ، (٣) ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٢م .
- (٢) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، المجلد ٥٧ العدد الرابع، ٢٠٠٤
- (٣) البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، المجلد ٦١ العدد الثالث، ٢٠١١
- (٤) حسن رمزي القلا، عصام عبد الرحمن بدر (دكاترة) ، دراسة اقتصادية لبعض المشروعات الزراعية الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية (دراسة حالة محافظة الدقهلية) ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد (١٧) ، العدد (١) ، مارس ٢٠٠٧ .
- (٥) حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (٢٢٩) مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ٢٠٠٦ .
- (٦) حسام الدين الدمرداش، دور المشروعات الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية لمحافظة أسيوط، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعه أسيوط، ٢٠١٢
- (٧) صلاح على صالح وعبد الرازي عزوز (دكاترة) ، المشروعات الصغيرة ودورها في حل مشكله البطالة في البنيان الاقتصادي المصري ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد (٢١) ، أبريل ١٩٩٧ .
- (٨) محمد جمال ماضي أبو العزائم (دكتور) ، المصادر التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة وقدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية و المالية في جمهورية مصر العربية ، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية مجلد ٢٢ ، العدد (٥) ١٩٩٧م .
- (٩) محمد محمد على أحمد (دكتور) ، المردود الاجتماعي والاقتصادي للمشروعات الممولة من صندوق التنمية المحلية في بعض قري محافظة الغربية ، مجلة

- المنصورة للعلوم الزراعية ، المجلد (٣١) ، العدد (٤) ، ديسمبر ٢٠٠٦ .
- (١٠) محمد نعمان نوفل (دكتور) ، دراسة تحليلية لقروض الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصغيرة الريفية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد (١٣) ، العدد (٢) ، القاهرة ، يونيو ٢٠٠٣ م .
- (١١) معهد التخطيط القومي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية القاهرة ، ٢٠١٠ .

The role of financing institutions in financing the small agriculture projects in Assiut governorate

H.Dimardis A.Ibrahem .S.Saleh.A.Abbas

Summary

The main objective of this study is to identify the role of financing institutions in the development of agricultural projects in Assiut governorate, where the study found that there are three funding institutions play a major role in the financing of agricultural projects in the governorate , the Social Fund for Development Fund and local development and the Bank of Development and Agricultural Credit

The study indicated that although the role that played by that funding institutions during the period of study but this role did not equal the economic and social situation in Assiut because of many problems faced the small projects.

The study recommends a series of recommendations that can help to increase the role of agricultural projects in the governorate

دور المؤسسات التمويلية في تنمية
المشروعات الزراعية الصغيرة في محافظة أسيوط

ا.د عبد الوكيل إبراهيم

حسام الدين الدمرداش حسين

محمد

ا.د أشرف كمال عباس

ا.د صلاح علي صالح فضل الله

الملخص

تستهدف هذه الدراسة بصفة عامة إلقاء الضوء علي الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التمويلية في تنمية المشروعات الزراعية في محافظة أسيوط من ناحية وقياس كفاءة وجدوى رءوس الأموال التي قدمتها مؤسسات التمويل الحكومي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة وأوجه القصور والمشاكل التي صادفتها بهدف التوصل إلى استراتيجيه محدده لدعم هذه المؤسسات التمويلية في تنميه المشروعات الصغيرة في المحافظة موضع الدراسة وغيرها من المحافظات المشابهة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة مؤسسات تمويلية حكوميه رئيسية تعمل علي تقديم التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة الزراعية منها علي في محافظة أسيوط وهي الصندوق الاجتماعي وصندوق التنمية المحلية وبنك التنمية والائتمان الزراعي، وان هذه المؤسسات لعبت دوراً في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات، حيث بلغ عدد المشروعات التي استفادت من القروض الممنوحة من تلك المؤسسات خلال الخمس عشر عاماً موضع الدراسة نحو ٢٣.٥٧٠ ألف مشروع وفرت نحو ٦٩٧٣٤ فرصة عمل خلال تلك الفترة، غير أن مثل هذا الأمر لا يتناسب مع الدور المأمول لهذه المؤسسات المالية من ناحية والحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظه أسيوط، وربما يرجع السبب في ذلك إلى وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المستثمرين والراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة سواء كانت إنتاجيه أو تمويليه، لذا فان الدراسة أوصت بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد في زيادة الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة في خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة والتي تساعد علي تشجيع الأفراد علي إقامة
مشروعات صغيرة في محافظة أسبوط وكافة المحافظات المشابهة.